

## انعكاسات سياسة التمييز على مجتمعنا الكردي

عندما نتعرض قومية ما أو فئة محددة من المجتمع إلى سياسة التمييز العنصري والقوانين الاستثنائية المجحفة، تلك التي تحرمها من حقوقها الطبيعية الممنوحة للآخرين من أقرانها، يشعر أبناء تلك القومية أو الفئة بالظلم والغبن، ويتعمق ذلك الشعور شيئاً فشيئاً، ليؤثر على حالة التوازن والاستقرار النفسي الطبيعي لدى أبناء تلك القومية المنكوبة بأفة التمييز والاستعلاء. عندها، يبدأ الإنسان المظلوم المغلوب على أمره يشعر بفقدانه لقيّمته كإنسان في المجتمع، لأنه يرى بأمر عينيه كل يوم أن الآخرين يحصلون بسهولة ويسر على ما لا يستطيع هو الحصول عليها بشق النفس!!.. نتيجة سيادة قوانين استثنائية جائرة خارجة عن إرادته، تحط من كرامته الإنسانية وتلغي وجوده وكيانه، فتجعله يشعر بأنه مجرد شيء في هذا المجتمع، كائنٌ مجردٌ من الشعور والعواطف والحقوق!!.

بتعمق هذه الحالة مع استمرار الاضطهاد والعسف وسحق إرادة الإنسان، تتولد لدى الإنسان المظلوم ردود أفعال سلبية من تمرد وتطرف، بالإضافة إلى العديد من الأمراض الاجتماعية التي تترك أثارها عميقة في جسد المجتمع وبنيتّه، وتنتقل تلك الأمراض من جيل لآخر عن طريق التربية الخاطئة، لتتفشعشع في عقول الأجيال اللاحقة.

إن الشعور الأول للإنسان المظلوم هو إحساسه البالغ ببخس قيمته ووجوده نتيجة التعامل اللا إنساني معه من قبل الأنظمة المستبدّة، وشعوره بالدونية، وضعف ثقته بنفسه، ومن ثم انعكاس ذلك على نظرتّه للمجتمع، فتضعف ثقته بمجتمعه الذي ينتمي إليه، إذ يعتبره في أعماق نفسه المهزوزة بأنه مجتمع مهزوم (!!)، فيزداد التفكير والانقسام في المجتمعات التي تتعرض لسياسة التمييز العرقي الممنهج. ومن الطبيعي أن ندرك بأن هذه الحالة هي حالة طارئة وليست متأصلة تنتقل عبر المورثات، ويمكن معالجتها بالعلم والدراسة في ظل مناخات طبيعية.

هنا، لا نريد التعمق كثيراً، لأن الموضوع شائك ومعقد، ويحتمل آراء متنوعة، لكن الذي نريد تسليط الضوء عليه هو حالة التمرد والتطرف التي تنجم عن هذه السياسات الطائشة.

عندما يتعرض الإنسان لظلم كبير وكبت يعجز عن الخلاص منه، فإنه يحمل في أعماقه حقداً دفيناً على ظالميه، ويتحين الفرصة الملائمة للانقضاض عليهم، ويزداد ذلك الشعور لدى الفئة البسيطة من الناس غير المدركة لنتائج تصرفاتها، والتي قد تحرق الأبرياء بنيران غضبها وحقدّها الدفين المنفلت على الأنظمة، فتفتقر هي نفسها أثاماً كبرى كي تشفي غليلها من المستبدين الذين

أذقوها الأمرين خلال فترة حكمهم، وهي مسؤولية الأنظمة التي تمارس هذه السياسات. هنا، نستذكر بعض الصور التي لا تزال عالقة في ذاكرتنا جميعاً عند سقوط نظام الطاغية صدام حسين في بغداد، كيف انفجر الشارع العراقي وهاج لينتقم من رموز النظام برمته من تماثيل وممتلكات عامة، بل وحتى من مكاتب ومؤسسات الدولة وأثاثها!!..

إن التمرد والتطرف اللذين ينمون في المجتمعات المظلومة حين انفلاتها من عقابها، قد لا يكون من السهولة التحكم بهما والسيطرة عليهما، فتنجم عنهما مخاطر كبرى تهدد السلام والأمن الوطني العام، عندها، تكون الطامة الكبرى، والخسارة الجسيمة للوطن والمواطن.

مما لا شك فيه أن مجتمعنا الكردي الذي ذاق الأمرين -ولا يزال- من عقم سياسة التمييز العنصري ليس بعيداً عن هذه الحالة، فقد ظهرت فيه بوادر نزعات التطرف التي تسيء إلى الوحدة الوطنية الحقيقية ومستقبل العلاقة بين الشعب الكردي وبقية مكونات الشعب السوري، تلك الداعية إلى التفرقة والانغلاق والتهور، كنتيجة طبيعية من نتائج هذه السياسة التي أرهقت شعبنا وأثقلت كاهله عبر عقود من الزمن. هنا، يتطلع المنتورون والمتفقون الوطنيون بمختلف انتماءاتهم إلى الحركة السياسية الكردية أن تقوم بدور الرشيد في المجتمع والعمل على إزالة تلك الظاهرة بالفكر والمنطق، ومخاطبة العقل فيه قبل مخاطبة العواطف والمشاعر، والنظر بعيداً بغية عدم الوقوع في مطبات ومهالك الانعزالية، كما أنها تتطلع في الوقت ذاته إلى القوى الوطنية والفعاليت الثقافية والاجتماعية والشخصيات الوطنية العربية الغيورة على مستقبل وطنها، أن تتخذ موقفاً واضحاً من قضية الشعب الكردي في سوريا الذي ذاق الأمرين من سياسات التمييز والتفرقة العنصرية المقيتة، لتساهم في ترسيخ الثقة المتبادلة والطمأنينة.

إننا ومن إيماننا بضرورة تغليب مصلحة الوطن والمواطن السوري بعربه وكرده وبقية أقليّاته القومية المتأخية على المصالح الفئوية الضيقة، وتجنباً لأية ردود أفعال سلبية خاطئة تهدد السلام الأهلي مستقبلاً، نرى من الواجب أن تبادر السلطة من جهتها ودون إبطاء إلى الانفتاح وقبول التعددية القومية والحزبية الحقيقية، واحترام إرادة الشعب ومشاعره، والكف عن النظر إليه كقطيع من الأغنام يسير خلف القيادة مشلولاً، دون إرادة أو فكر مردداً لهتافات وشعارات أكل الدهر عليها وشرب!!... وأن تعتمد المنطق والحكمة في التعامل مع الظروف الدولية الجديدة الناشئة في المنطقة والعالم، وتجنب العقلية الإقصائية التهميشية القديمة.

أخيراً وليس آخراً، نعيد التأكيد بأن الاستمرار في سياسة التمييز بحق شعبنا الكردي لا يخدم البتة مهام الوحدة الوطنية الحقيقية المنشودة ومبدأ التعايش المشترك المؤسس على الاحترام والمساواة في الحقوق والواجبات.